



ماما ولم بتغير رأيي في الشاعر الصديق إلى الآن .
ولك وللكتاب الأدبي تحيى سادقة وشكرى خالصا .

لم حسين

(الزمالك)

هل الحج بفصل الزنوب مجيهاً ؟

... قرأت مقالكم « حج غير مبرور » فأوافقك في جانب منه
كل الموافقة ويوافقك مني كل من في قلبه قدر من الإيمان -
وأخالفك في جانب آخر كل المخالفة ويخالفك مني كثير .

فأما ما أوافقكم عليه ، فهو إنكار ما يفعله ذلك الفاسق
الفاجر وتبحيح ما يأتيه ، وتنفير المسلمين من أمثاله ، وتنبية أولى
الأمر على الضرب على يده .

وأما ما أخالفكم عليه ، فتجاهلكم لحدث شاع على ألسنة
المسلمين في شتى المصادر والأمصار ، واعتز به كل مؤمن وسكن
إليه قلبه ، وورثه كتب الحديث الكبيرة وغير الكبيرة .
ألا وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من حج فلم يرفث
ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . رواه البخاري
ومسلم والدارقطني وغيرهم كثير مع اختلاف يسير في اللفظ
واتفاق في المعنى .

ويرى ابن حجر أن المغفرة بسبب الحج عامة لكل الذنوب .
وخصمها الطبري في تفسيره بالظالم التي تاب عنها صاحبها وعجز
عن وقتها . وراى الترمذي قصرها على حقوق الله خاصة .

ولو كنتم فضلتهم رأياً على رأي مما ذكرنا ، مارأينا بأساً قط ؟
ولكنكم يا مولاي قلتم : « اغتر على ما يظهر بقول التزيدين
من جملة الشيوخ : إن الحج وحده يحصن الذنوب ويعفو
الخطايا ... فيعود منها وهو نقي الصحيفة كيوم ولدته أمه » فن
هم الشيوخ الذين تقصد ؟ الأزهريون أم ابن حجر ومن ذهب
مذهبه ؟ طبعا الأزهريون - وما الذي يزيدوه ؟ لم يزدوا شيئاً
اللهم إلا إيتار وجهه على وجهه ، وزيادة الرجاء في عفو الله .

وأخشى ما أخشاه أن يتجرأ من لا صلة له بالدين على
إنكار ما لا يوافق مزاجه من الأحاديث وآراء العلماء استناداً
على ما فهم أو ما دلت عليه عباراتكم من إنكار حديث سلم به

الركنور لم حسين بك بصحح ما نشر في (بيروت المساء) :

أخي الربيات :

نقلت (الرسالة) في عددها الأخير حديثاً نشر عنى في إحدى
الصحف البيروتية ونسب إلى فيه أنى أغض من شأن صديق
الأستاذ على محمود طه وأبيح صديق الأستاذ عمر أبو ريشه ، فأحب
أن أؤكد أنى لم أبيح هذا ولم أغض من شأن فاك ، وما كان لى
أن أقبل ؛ فأنا أحب الشاعرين جميعاً وأحفظ لها مودة ثابتة . وإذا
لم تكن الناكرة فقد كتبت فصلاً خاصاً منذ وقت طويل أنتيت
فيه ، بالحق ، على شعر الأستاذ على محمود طه . ولا يميز من رأين
فيه أنه يخطئه في العربية هنا وهناك . وما أكثر ما يخطئه
الشعراء والكتاب المعاصرون في العربية !

وأظنك توافقنى على أن صحة اللغة شرط أساسى من شروط
الشعر الجيد .

أما الأستاذ عمر أبو ريشه فقد قلت غير مرة وما زلت أقول
إنى أكبر شعره وأحب به ؛ وليس هنا موضع التفصيل لأسباب
هذا الإعجاب ، ولكن الإعجاب بشاعر شىء ومبايشته شىء آخر .
وما أعرف أنى يابست شاعراً أو كاتباً قط ؛ وما أظن أنى سأبوع
شاعراً أو كاتباً قط ؛ فهذا نوع من السخف لم أشارك ولا أريد
أن أشارك فيه .

وقد كنت دائماً شديد الحرص على هذه الحرية التى تتيح
لناقد أن يقول للأديب أخطأت إن أخطأ وأسبب إن أساب .
وقد جاوزت السن التى يزل الناس فيها عن حريتهم .

فليطمئن الكتاب الأديب القدى دافع مشكوراً عن صديق
الأستاذ على محمود طه فقد دافع عنه فى غير حاجة إلى الدفاع .
وليقرأ إن شاء حديثاً لى عن الأستاذ على محمود طه صورت فيه
رأين فى جيد الشعر ورديشه فى صوابه وخطأه ، وهذا الفصل
منشور فى الجزء الثالث من حديث الأربعماء كتب منذ خمسة عشر

حول طار أهد :

قال الأستاذ فاروق أحمد سلام بمعهد اسكندرية الديني في مرض رده على من قال إن مجرد الضارع الواقع في خير كاد من أن قياس مطرد ، أن الحديث الشريف يتفق مع القرآن في أن القرآن لا يأتي باللغات الشاذة وإلا لا كان معجزاً فكذلك الحديث لا يأتي باللغات الشاذة قال تعالى وما ينطق عن الهوى وأقول الشاعر : كادت النفس أن تفيض عليه - والشعر الرين إذا تعددت فيه الأمثلة فلا يكون ذلك ضرورة ولا شاذاً وإنما هو قاعدة مسلم بها .

وأنا أقول : حقاً إن الحديث لا يأتي بالشاذ وهذا إذا تأكد صدوره من في فم المصوم بانفذه فمن الجاز أن يكون مروياً بالمنى؛ وفي هنا نقل الأمير في حاشيته على المنى نقلاً عن السيوطي قال أن التحقيق أن الأحاديث لا يحتج بها في العربية لدخول الولدين في روايتها بل والأبجاء ، وعدم الثقة بأن هذا اللفظ النبوي لجواز الرواية بالمنى . وشنع ملا على قارى بأن الأصل أن الرواي لم يغير اللفظ وحمله على الإصلاح مقدم . وقد استشهدوا بكلام العرب مع أن رواه مولدون ؟ ولكن يقال أن الفرض في الحديث المنى ، ولقد صححوا جواز روايته بالمنى؛ وأما كلام العرب فالمقصود أنهم في اللفظ لإثبات اللثة فلا يسد على هذا تساهلهم في الحديث بما لا يتساهل في مثله

فمنذ التحقيق الملى ترى تعليقه واهباً من الترجمة الظية والاستشهاد بالآية في غير موضعها ، فإنه يستدل بها على كمال صدق الرسول عليه السلام فيما يبلغ عن ربه فإذا نطق قائماً بتعلق عن إخلاص وحن . وما لاجدال فيه أنه إذا صح كلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حجة بلا نزاع ، فهو سيد الفصحاء وإمام البلغاء . وحينه بالنفاذ القرآن قطعية ، لأن المنى مقطوع به تنتظيره بالحديث غير وجيه فإنه غير مقطوع به فرد الاستشهاد بالحديث لما طرأ عليه من روايته بالمنى وعدم الجزم بوروده لا التشكك في حجة كلام المصوم . والعبارة التي كتبها في مجلة الرسالة هي بنصها في ابن عقيل على ألفية ابن مالك ولا ينبغي من الأذهان

السلون ولهجوا به في مشارق الأرض ومغاربها .
ولكم في الختام أطيب التحيات .

عبي الرين صمودة

المدرس برأس العين الثانوية

(الرسالة) : يا سيدي ، إن الشيخ الذي قال ذلك لم يورد الحديث ولم يصر إليه حتى تقول إنه أسكره أو شكك فيه ، إنما أسكر تزيد القائلين بأن الخلع (وحده) يمس القلوب ويمحو الخطايا .. وبين أمر هنا التصيم في تأمين الحرم وتهوين الجريمة . والتريد ملحوظ في تفسير المشاهير البائنين من الجبرين الذين قالوا لن المتفرة بسبب الخلع عامة لسلك القلوب من غير قيد ولا شرط ، فتشعوا الباب لسلك عام وسهلوا الحجاب لسلك مجرم . أما الحديث بنصه في البخاري ومسلم ، وتفسيره للطبري أو الترمذي ، فلا تعيب عليه ولا جدال فيه .

وفاة السيدة زينب :

قرأت في عدد « الرسالة » ٨١٣ كلمة الأستاذ حسن ابراهيم شغل عن سبب وفاة السيدة زينب فمن لي أن أنقل كلمات موجزات من كتب الثقات لإزالة الأشكال :

١ - خرجت زينب - صلوات الله على أبنائها وعليها - مع ابن كنانة من مكة ، فخرجوا في أرضها ، فأدركها هبار بن الأسود فجعل يلمن بطنها بيمينها برمحه حتى صرعهما ، فألقت ما في بطنها وأهريقت دماً .

٢ - ماتت زينب في سنة ثمان من الهجرة ، وكان سبب وفاتها سقوطها من بئرها لما طعنه هبار ، سقطت على صخرة فأهريقت دماً ، ولم تزل مريضة بذلك حتى ماتت .

٣ - خرجوا في طلبها حتى أدركوها بذى طوى ، وكان أول من سبق إليها هبار بن الأسود فروعها وهي في هودجها وكانت حاملاً فيها يزعمون ، فلما وتمت أنت ما في بطنها ، فبرك سمها ونثر كنانته وقال : والله لا يدنومي رجل إلا إذا وضعت فيه سهماً فتكركر الناس عنه ... الخ

المصادر : ذخائر المتقي في مناقب ذوى القربى للمصنف الطبري ص ١٥٦ من طبعة القاهرة ، حيث ترجم لها في خمس صفحات .
مجمع الزوائد ومطبوع القول لدور الدين الهيثم ج ٩ ص ٢١٦ من طبعة القاهرة ، حيث بسط ترجمتها في خمس صفحات كذلك .

عبد الله معروف